

التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا

The Unfair distribution and its Repercussion for The development in Nigeria

مراد زمراجي

جامعة الجزائر3(الجزائر)، zemradji.mourad@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/14

تاريخ الاستلام: 2021/05/04

ملخص:

تعتبر نيجيريا من أبرز وأهم الدول الإفريقية التي تتعدد فيها الثروات، وتوزع على جميع أقاليم وجهات البلد، إلا أن سوء التوزيع لهذه الثروات في الدولة، أثر على عملية التنمية فيها، وهذا ما سنناقشه ضمن هذه الورقة، وذلك من خلال تشخيص مشاكل التنمية الناجمة عن سوء التوزيع والحرمان، التي زادت من ارتفاع نسب الفقر، والبطالة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل مسار التنمية فيها؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى قناعة مفادها أن سوء التوزيع وعدم المساواة سببين في انتشار الفقر، الذي بدوره يؤدي إلى العنف بكل صوره وبالتالي تعطيل عملية التنمية، ونجاحها في نيجيريا مرتبط بمحاربة هذه المثبطات وتجاوزها.

كلمات مفتاحية: عدالة توزيعية، توزيع الثروة، تنمية، عنف، نيجيريا .

Abstract:

Nigeria is one of the largest and most important African countries in which wealth is abundant and spread across all regions and destinations of the country. However, the poor distribution of these wealth in the country has affected the development process in it, and this is what we will discuss in this article, diagnosing the development problems caused by poor distribution and deprivation, which have increased high rates of poverty and unemployment, which led to the disruption of its development trajectory; The results of the study concluded that poor distribution and inequality are

two reasons for the spread of poverty, which in turn leads to violence in all its forms and thus disrupts the development process, and its success in Nigeria is linked to tackling and overcoming these disincentives.

Keywords: development; Distributive justice; Nigeria; violence; wealth distribution.

المؤلف المرسل: مراد زمراجي

1. مقدمة:

شكلت مسألة توزيع الثروة منذ أقدم العصور موضوعا للبحث تجاذبته عدة تيارات مختلفة، فجميع الشرائع السماوية أشارت إلى درجة التفاوت في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، وهذا من خلال إقرار المساواة والعدالة، إذ ذاك لا يزال مفهوم التوزيع العادل على رأس المسائل التي تتصدر البحوث والحوارات العلمية، وأصبح ضمن أولويات الفكر التنموي والاقتصادي، فمسألة التوزيع بين الناس من أهم مشاكل المجتمع المعاصر، لما يترتب عنه من فوارق اجتماعية كرسها سياسات التهميش، والإقصاء، وعدم المساواة التي أثرت بعض الدول بشكل أو آخر على عملية التنمية .

وتعتبر نيجيريا أحد أكبر اقتصاديات الدول الإفريقية لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، وبشرية هائلة، غير أن سوء التوزيع واستشراف الفساد جعل من معدلات الفقر، والبطالة، بين السكان في ارتفاع مستمر انعكس على الاستقرار السياسي، والاجتماعي، وحتى الأمني فيها، خاصة وأن نسبة العنف عرفت تزايدا بسبب شعور الأفراد بالحرمان والحاجة، فكلما قل العدل في مجتمع دل ذلك على غياب الكرامة الإنسانية، ومعه تشيع الصراعات الداخلية بين الأفراد بسبب الفوارق الاجتماعية، وتفتت لحمته وتهدد مقومات وجوده وتبدد فيه فرص التنمية والاستقرار .

تبلور إشكالية الدراسة ضمن قناعة تقوم على أن عملية التنمية في نيجيريا يستحيل تجسيدها في ظل سوء التوزيع بين مختلف الموارد، ومنه تتأسس إشكالية موضوعنا على النحو التالي : **كيف تؤثر عدم المساواة في توزيع الثروة على عملية التنمية في نيجيريا؟**

فرضية الدراسة: ترهن عملية تحقيق التنمية في نيجيريا بمدى وجوب المساواة في التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

وقد اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة من خلال محاولة تشخيص أسباب سوء التوزيع للثروة وربطها بالتنمية في نيجيريا، وكذلك بما يخدم أهداف البحث التي تسعى إلى إيجاد حلول لمشكلة توزيع الثروة والدخل والدفع بعجلة التنمية فيها، والقضاء كليا على مشاكل الفقر، والبطالة، والفساد، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى العنف بمختلف أشكاله.

2. العدالة التوزيعية تحليل مفاهيمي :

فكرة العدالة تعتبر من أقدم القضايا التي جذبت اهتمام المفكرين والفلاسفة في العصور الوسطى والحديثة، حيث أدت مشكلات الفقر، والتفاوت في الدخل، وفرص العمل، والملكية، إلى تراكمات خطيرة عانت منها المجتمعات، نتيجة السياسات الخاطئة للدول في توزيع الثروة، لهذا إذا ما تفحصنا الأدبيات التي تعالج مفهوم العدالة فنجدها تختلف باختلاف المجتمعات والمدارس الفكرية .

1.2 مفهوم العدالة:

فالعدالة في اللغة : تعني الاستقامة، وهي عند الفقهاء عبارة عن الاستقامة في طريق الحق ويكون ذلك باجتناّب كل ما هو محظور (نزيه، 2008، صفحة 309)، حيث أن العدالة من أهم الفضائل التي تقوم عليها الطبيعة ورفاه الناس مرتبط بها، فهي إجراء ضروري في حياتهم لتنظيم شؤونهم الفردية والاجتماعية، وكبح الصراع - الذي يعتبر ميزة فطرية - لدى الأفراد لا يكون إلا بواسطة، بمنح كل فرد نصيبه الذي يستحقه. (khosravi & mojtaba, 2016) .

وعُرِّفَت العدالة: على أنها مراعاة المصالح والمساواة في التعامل والذي يتقاطع بدوره مع فكرة العدالة التوزيعية، إذ أن فكرة العدالة بالأساس ترتكز على مسألة التوزيع العادل، والذي بدوره يركز غالبا على المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، المتعلقة بالحرية والمساواة والتفاوت الطبقي. (مافيونيه، 2020، صفحة 21)

والمساواة في هذه الحالة مفهوم نسبي لأن العدالة تقتضي، أن يقوم كل فرد بوظيفته في المجتمع بحسب قدرته ومقدرته المتوافقة مع بنيته الذهنية، والفسولوجية، وبحسب مراتب في النفس البشرية ذاتها، وهذا من شأنه جعل بنية النفس وتنظيم الدولة ونسق الكون في انسجام.

و قد قسمها الفيلسوف اليوناني أرسطو Aristote إلى قسمين، عدالة التوزيع: توزيع موارد المجتمع على الأفراد مع مراعاة مؤهلاتهم العلمية والعملية ومنح الناس الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والروحية التي يحتاجونها بالمساواة، وعدالة التصحيح: من خلال تصحيح الأضرار التي يتعرض لها الأفراد الناجمة عن الاعتداء على حقوقهم تمثلها عدالة القضاء)، فالحصة التي قد يحصل عليها فرد ما لا تقتضي بالضرورة أن تكون نفسها لحصة فرد آخر، هذا ما يؤكد على أن التوزيع بين الأفراد يجب أن يخضع لمبدأ التناسب أو تكافؤ الفرص. (بشارة، 2013)

أما مفهوم العدالة عند الفيلسوف الأمريكي جون رولز John Rawls هي "اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة، يتطلب وجود مصالح، ولغة، وثقافة مشتركة، وجملة قيم تعاونية، وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم"، (تيتات و محمد، 2014) فنظرته للعدالة تركز على النظرة المؤسسية، بمعنى أن مبادئ العدالة هي مبادئ تنظم البنية الأساسية للمجتمع، وما يميز العدالة كمفهوم على وجه التحديد أنها مطالب وجب على المؤسسات الاجتماعية تليتها .

وبالرجوع إلى مفهوم " البنية الأساسية " للمجتمع لرولز Rawls، فيقصد بذلك الطريقة التي تتلاءم وفقها المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية، في ظل نظام تعاون اجتماعي يضمن الحقوق والواجبات الأساسية، وينظم عملية توزيع الفوائد الناجمة عن هذا التعاون الاجتماعي، باعتبار أن البنية الأساسية تشمل القانون الأساسي والسياسي ذا القضاء المستقل، وكذا الملكية التي يقرها القانون، وبنية الاقتصاد المتمثلة في نظام الأسواق التنافسية، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الشيء الذي يحقق فكرة المجتمع حسن التنظيم. (رولز، 2009، صفحة 99)

أما في العصر الحديث ازدادت التعريفات الإجرائية في الدولة الوطنية، التي سعت لتوحيد مفهومي العدالة والمساواة بين المواطنين (المساواة السياسية، المساواة الاقتصادية، المساواة أمام القانون، المساواة الاجتماعية)، غير أن الأمر مختلف في النسق الدولي، فالعدالة لا تعني المساواة بين الشعوب والدول، فرغم تحرير التجارة العالمية ووحدة السوق، إلا أن التفاوت كبير بين دول الشمال والجنوب، في الوصول إلى منافع متساوية، بقدر ما تقوم على المصلحة، وعدم تكافؤ الفرص، وعلى التفاوت الاقتصادي والطبقي بين الشعوب والدول. (بشارة، 2013، صفحة 10)

فتحقيق العدالة يقتضي إقرار المساواة في الفرص والحقوق (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية... الخ)، وإعادة التوزيع دون تمييز عرقي أو ديني أو اقتصادي بين الأفراد.

2.2 مسألة توزيع الثروة:

قد يتبادر إلى أذهاننا تساؤلا حول كيفية توزيع الثروة والمنافع في المجتمع ؟ وهو تساؤل يبدو في ظاهره من البديهيات، إلا أنه يحمل في خباياه أمورا متداخلة ومتشابكة فيما بينها ، فتوزيع الثروة في أي مجتمع لا يحدث تلقائيا، بل هو وليد عمليات معقدة تعكس مسار التطور التاريخي والاجتماعي، ونوعية التحولات التي طرأت على عملية الإنتاج، فلا نجد مثلا في أي مجتمع هيئة أو مؤسسة مركزية تقوم بتحصيل الإنتاج

وبعدها توزع عائداته، بل إن هذه العملية تتم بتفاعل البشر فيما بينهم سواء داخل مجتمعاتهم أو خارجها، وليس هذا معناها نفي دور المؤسسات أو الهيئات الحكومية في إشرافها على عملية التوزيع، فهي لها تأثير على عملية توزيع الثروة وإعادة توزيعها داخل الدولة (الإنفاق والدعم العام ، الضرائب ،... الخ). (الرزاق، 2001، الصفحات 93-94)

وبالتالي فإن الالتزام بضمان التوزيع العادل للثروة والفوائد الناجمة عن المداخل تقع على عاتق الدولة ، ومن جانب المواطنين واجب في العدالة الاجتماعية، هو الامتثال لقرارات الحكومة وتنفيذها في مسألة التوزيع، (f.Mckee, 2007) فضلا عن أن العدالة التوزيعية تركز على عدالة الآليات والإجراءات التي تخصص فقط كمية معينة من السلع القابلة للتوزيع، أي السلع الاقتصادية القابلة للتوزيع من الدخل والثروة، ويضيف في ذلك مايكل والزر Walzer Michael أن العدالة التوزيعية لها علاقة بالوجود والفعل، بقدر ما لها علاقة بالاستهلاك، ومسائل الهوية، والأرض، و الملكية الخاصة ورأس المال، وحتى وإن كانت هناك فروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في فوائد أخرى تكون مقبولة اجتماعيا، فمعنى ذلك أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن القوانين المنافية للعدالة كالظلم والاستغلال، وبذلك يكون هذا التفاوت مستحق، إذ أن المساواة التي تحكم هذا النمط من العدالة هي مساواة تناسبية و ليست حسابية ،لأنها قد تتحقق رغم وجود تفاوت وفوارق بين الأفراد في المجتمع، انطلاقا من المسألة التي تؤكد أن العدالة التوزيعية في جوهرها أن يأخذ كل فرد نصيبه حسب استحقاقه، فإذا كان الأفراد غير متساويين في المزايا فمن غير العدل أن تكون أنصبتهم متساوية. (ممدوح، 2015، صفحة 127)

حيث أعتبر تأسيس مجتمع إنساني والخروج من الوضع الفردي بما يلي الحاجيات المتبادلة للبعض، أساسا لقيام أي مجتمع سياسي أو دولي، فالطبيعة البشرية طبيعة تغلب عليها الصراعات بسبب تصادم المصالح، واستبعاد هذه الصراعات يحتاج إلى توازن لا يتحقق، إلا في ظل توزيع عادل يقوم على المبادئ التالية :

- ✓ المساواة في التمتع بالموارد والسلع والثروات العامة .
- ✓ توزيع الدخل يكون انطلاقا من حصص المشاركة في الإنتاج والاحتياجات.
- وبالحديث عن توزيع الدخل غالبا ما يتم التركيز على ثلاث قضايا ذات صلة بالمفهوم:

- التوزيع الفردي: يقصد بها الدخول التي يحصل عليها الأفراد وهي لا تهتم عادة بالخلفية التاريخية في كيفية حصول وتكوين الثروة بقدر ما تهتم بنسبة الدخل الذي يملكه ومصدره (أجرا، ريعا، ربحا).
- التوزيع الوظيفي: فهو عكس الأول لا يهتم بدخل الأفراد، وإنما بعوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض، والتنظيم).
- الحصص التوزيعية: يبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. (الرزاق، صفحة 95)

3. أزمة الفقر وتوزيع الثروة في نيجيريا :

في عام 1995 عُقدَ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بمشاركة 117 دولة واعترفوا: " بأن شعوب العالم أظهرت بشتى الطرق، أن الحاجة ماسة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية بعيدة الغور، وبخاصة مشكل الفقر، والبطالة، والاستبعاد الاجتماعي، التي لا يسلم أي بلد منها من البلدان ، ومهمتنا هي أن نعالج الأسباب الجذرية والهيكليّة، التي تنجم عنها تلك المشاكل، وكذلك الآثار المفجعة التي تترتب عليها، من أجل تقليل ما يحف بحياة الناس من شكوك وعدم اطمئنان ". (تقرير، الخلاص من الفقر، 2003، الصفحات 03-04)

وكانت اهداف الدول انذاك تسعى الى تحسن مستويات المعيشة للأفراد، والحد من مشكل البطالة المتفاقم، وكذا تقديم الرعاية الصحية وحل المشكل الاقتصادية والاجتماعية للأفراد مع احترام للحريات العامة وحقوق الانسان ونبد التمييز العرقي واللغوي والديني .

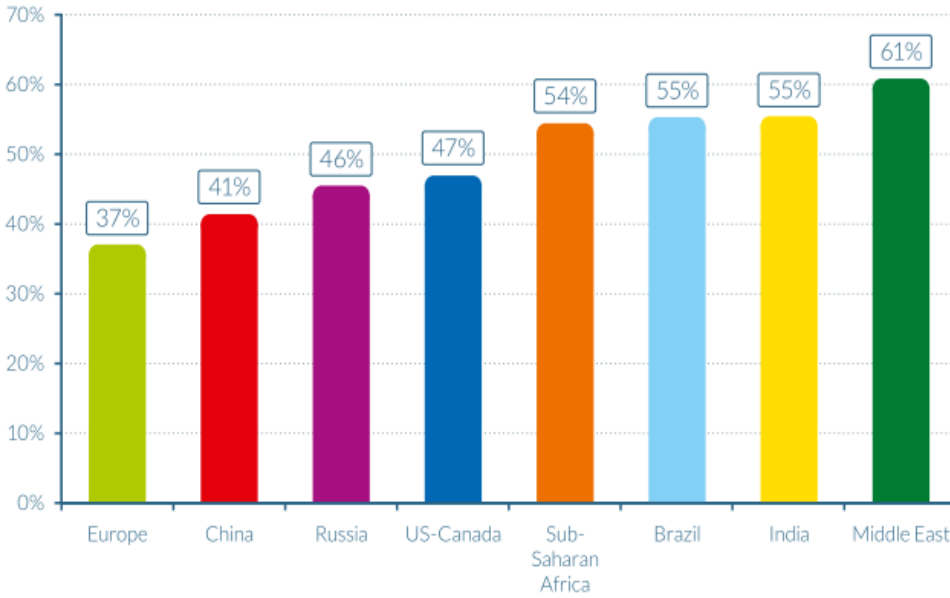
وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للالفة المنعقد في 2000، أعلن الزعماء السياسيون عن نيتهم في القيام بحملة منسقة ومتظافرة الجهود، من أجل تقليل نسب الفقر كمرحلة أولى، والقضاء عليه في نهاية المطاف، من خلال تحديد ثمانية أهداف (القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع ، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال ، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية " الايدز" والمالاريا وغيرهم من الأمراض، وضمان استدامة بيئية واقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) (تقرير، الخلاص من الفقر، 2003، صفحة 05) .

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا لاهتمام الدارسين بموضوع الفقر سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي، أو الإقليمي، وحتى العالمي، وتم تناول هذه الظاهرة من مختلف المجالات الاقتصادية،

التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا

والاجتماعية، والإنثروبولوجيا، والسياسية، باعتبارها ظاهرة متعددة المداخل والنظريات، ومن ذلك يعتبر موضوع الفقر من أبرز القضايا التي تولي هيئة الأمم المتحدة له القدر الكافي في مكافحته، والتقليل من نسبه المرتفعة في العالم، إذ أصبح متفق عليه أن أي فرد يحصل على دخل أقل من دولار واحد يوميا يقع تحت خط الفقر، (محمود، 2005) ووفقا لتقرير "اللامساواة في العالم" تختلف اللامساواة في الدخل من منطقة إلى أخرى في العالم، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 01: نسبة التفاوت الدخل القومي في مناطق العالم



Source : (Report, World Inequality Report, 2018, p. 43)

فنجدها منخفضة في دول أوروبا وقدرت بنحو 37%، و تراوحت ما بين 41% و 47% في كل من أمريكا وروسيا والصين، ومرتفعة وبنسب كبيرة تراوحت ما بين 54% و 61% في دول إفريقيا جنوب الصحراء (التي تعتبر نيجيريا جزء من هذا الفضاء)، والبرازيل، والهند، ودول الشرق الأوسط، وهذا يعزى إلى التفاوت الاقتصادي الكبير في هذه المجتمعات، وعدم وجود عدالة ومساواة في توزيع الثروة ، حيث نلاحظ أنه كلما كانت هناك موارد طبيعية، كلما كانت هناك مستويات متدنية للتنمية وفقر مدقع في

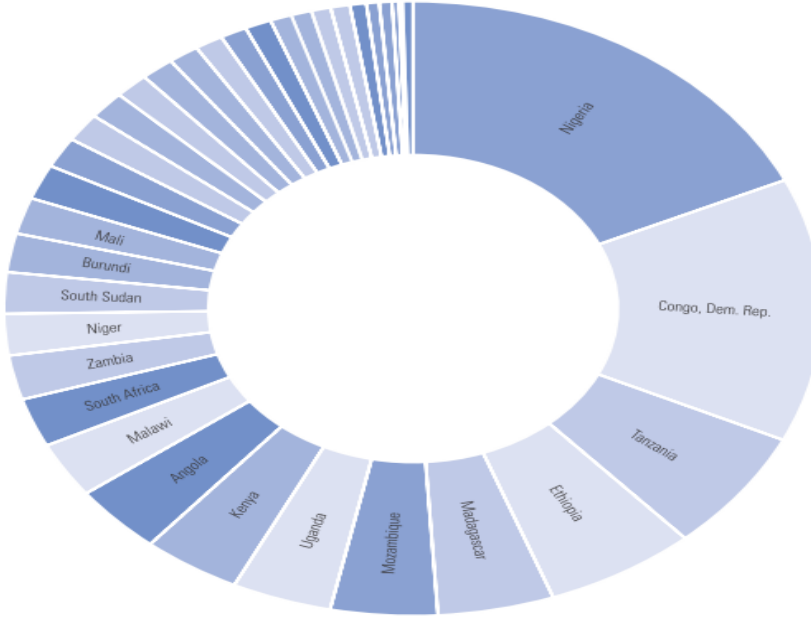
المجتمعات (التي من المفروض أن تمثل لها هذه الموارد نعمة، لتصبح بسبب سوء التوزيع والتفاوت نقمة على الدولة) .

والفقر كمفهوم هو الوضع الاقتصادي الذي يفتقر فيه الناس إلى دخل كافي للحصول على الحد الأدنى من مستويات الخدمات الصحية، والغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم التي تعتبر ضرورية للعيش الجيد، ويقسم الفقر بذلك إلى فقر الدخل، وفقر نقص الحاجيات الأساسية، فالأول يعني انه عندما يكون الفرد لا يملك المال لتحقيق مستوى معين من المعيشة، بينما يقصد بالثاني عندما يكون الفرد غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها كالطعام، والمأوى، والمسكن. (lucky & damiebi sam, 2018)

وفي هذا السياق أكد صندوق النقد الدولي أن قضية اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في تزايد مستمر، لتشكل بذلك أحد التحديات الراهنة في عصرنا الحالي، لارتباط هذا التباين في توزيع الدخل بضعف النمو، وعرقلة جهود التنمية، والتقليل من حدة الفقر المتزايدة، خاصة تلك الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي واجتماعي .

هو الحال بالنسبة لدولة نيجيريا أحد اكبر اقتصاديات إفريقيا باعتبارها من أعضاء البلدان المصدرة للبترو (أوبك)، وعاشر اكبر منتج للنفط في العالم، إذ يقدر احتاطي النفط فيها بـ 35 مليار برميل يوميا واحتاطي هائل من الغاز يقدر بـ 180 تريليون م³، ويقدر عدد السكان حسب إحصاء السكان لسنة 2020 بـ " 206.139.589 . " مليون نسمة، أي 2.50% من إجمالي سكان العالم، وتبلغ مساحتها 910802 كيلومتر مربع، إذ تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية متنوعة، وأخرى بشرية ونسبة نمو اقتصادي كبير، رشحها لتكون من احد اكبر اقتصاديات العالم مطلع 2030 ، إلا أنها تعاني من فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة، على اعتبار أن عدم المساواة في التوزيع والفقر، نظريا هما مترابطان ارتباطا وثيقا وأن وجود أحد منها يعني وجود الآخر. (lucky & damiebi sam, 2018, p. 80)

الشكل 2: توزيع الفقر حسب اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء 2018.



Source: (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 49)

و تسجل إفريقيا جنوب الصحراء أكثر النسب المتوترة في معدلات الفقر حسب تقرير البنك الدولي بعنوان " الفقر والرخاء المشترك"، حيث يعيش ما يقارب نصف الفقراء في إفريقيا في خمسة بلدان، تتصدرهم نيجيريا بـ (79 مليون نسمة)، تليها بعد ذلك كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ (60 مليون نسمة)، وتنزانيا بـ (28 مليون نسمة)، وإثيوبيا بـ (26 مليون نسمة)، ومدغشقر بـ (20 مليون نسمة) (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 70.71).

فعملية توزيع الثروة والسلطة أحد العمليات المعقدة والصعبة في الدولة، خاصة تلك الدول التي تنخرها الصراعات نتيجة التنوع والتعدد العرقي والديني، وتمثل نيجيريا أحد هذه النماذج حيث يُلاحظ أن جل الحكومات المتعاقبة فشلت في تحقيق قدر من التوازن بين ثروات البلاد، والسلطة، الذي من شأنه أن يساهم في تنمية حقيقة شاملة في كافة المناطق من خلال عدالة توزيعية تقوم على المساواة.

وتحقيق العدالة التوزيعية والحد من مستويات الفقر هو أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للبلدان النامية، إذ ذاك أن عدم المساواة في توزيع الثروة، وتزايد الفقر يشكلان سدا منيعا لعملية التنمية الاقتصادية بصفة

خاصة، والتنمية الشاملة بصفة عامة، خاصة وأن الاقتصاد النيجيري يعتمد على عائدات النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل حوالي 90% من صادرات نيجيريا، وحوالي نصف الإيرادات الحكومية، ومنذ 2015 شهد الاقتصاد ركودا بسبب تدني أسعار النفط وأحدث أزمة كبيرة في الميزانية الفيدرالية والحكومية، وهو ما أدى إلى تقليل الإيرادات، والإنفاق الحكومي في 2016، وكذا الانعكاسات الغير المباشرة التي أثرت على الاستثمارات الأخرى الغير النفطية، بسبب اعتماد الحكومة بشكل كبير على عائدات المحروقات (الغاز والنفط). (Rapport, MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH., 2019, p. 10)

فتحديد خط الفقر الوطني وعدم المساواة يعتمد على ثلاث مؤشرات (معدل الفقر، وفجوة الفقر، ومعامل جيني)، فمعدل الفقر يحدد نسبة السكان الذين يكون إنفاقهم الاستهلاكي للفرد أقل من معدل خط الفقر أو مساويا له، وفجوة الفقر تقيس عمق الفقر وشدته، أما مؤشر جيني فهو مقياس توزيع الإنفاق في الدولة ويستخدم بكثرة لقياس عدم المساواة الاقتصادية. والجدول التالي يوضح لنا مؤشر الفقر في نيجيريا:

الجدول 1: مؤشرات الفقر وعد المساواة في نيجيريا عام 2019

معامل جيني	مؤشر فجوة الفقر ، كنسبة مئوية من خط الفقر	معدل عدد الفقراء ، بالنسبة المئوية للسكان في الطبقات	
35.1	12.9	10.1	نيجيريا
31.9	4.5	18	الحضر
32.8	17.5	52.1	الريف

Source: (Report, 2019 Poverty and Inequality in Nigeria: Executive Summary, 2020, p. 05)

إذ نلاحظ أن معدل الفقر في نيجيريا مرتفع بالمناطق الريفية 52.1%، مقارنة بالمناطق الحضرية التي سجلت 18%، أما فيما يخص مؤشر فجوة الفقر فهناك تباين كبير بين المناطق الحضرية التي سجلت 4.5% فقط، والمناطق الريفية التي تجاوزت 17%، في حين أن مؤشر جيني كان متقاربا بين المناطق الحضرية والريفية .

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية المتأزمة تراجعت قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية للسكان ، كما أن الأفراد الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في الدولة ولهم السلطة على مواردها، أدى إلى عدم الشفافية على مستوى جميع مؤسسات الدولة، ليفسح بذلك المجال إلى استئثار الفساد، وتعطيل برامج التنمية المختلفة، هذا الأمر يجعل من الأفراد الذين يعيشون في حرمان وفقير مدقع، ينزعون نحو سلوكيات عنيفة من أجل الحصول على عائدات الموارد الطبيعية، المحرومين منها بسبب سوء التوزيع و الإقصاء بمختلف صوره. (Ukiwo, 2006, p. 16) .

وفي ماي 2020 أصدر البنك الوطني للإحصاء في نيجيريا NBS تقرير بعنوان " الفقر وعدم المساواة في نيجيريا "، استنادا إلى مستويات المعيشة التي تم إجراؤه ما بين 2018 و 2019، وجاء فيه أن حوالي 40% من سكان نيجيريا- أي ما يقارب 80 مليون نسمة -يعيشون تحت خط الفقر في البلاد. وهذا ما يمكن رصده من خلال الجدول التالي :

الجدول 3: معدل الفقر عند خط الفقر 1.90 دولار أمريكي في اليوم بنيجيريا

اقتصاد	سنة المسح	عدد الفقراء (بالملايين)	معدل الفقر (%)	فجوة الفقر (%)	نسبة فجوة الفقر إلى معدل الفقر (%)
نيجيريا	2018	78.5	39.1	12.5	31.9

Source: (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 59)

فضلا عن ذلك أدى استئثار الفساد والمحسوبية إلى زيادة معاناة المجتمع النيجيري ، حيث يسيطر كبار القادة في الدولة، ورجال الأعمال على جزء كبير من الثروة، لاعتبارات إثنية، وسياسية، فحسب منظمة الشفافية الدولية يستخدم مقياس الفساد من 0 إلى 100، حيث يعتبر رقم 0 فاسد جدا و100 خالية كليا من الفساد وتشير البيانات إلى أنه بالرغم من بعض التقدم، إلا انه ما تزال الدول متقاعسة في المعالجة الفعلية للفساد في القطاع العام .

ويُظهر تقرير مؤشر مدركات الفساد أن نيجيريا من بين أكثر الدول فسادا بمرتبة 149 من مجموع 180 دولة بإجمالي درجة 25 من 100، لذا فإن معدلات الفساد الكبيرة الذي يشكل سوء التوزيع أحد مضامينها، حتما ستعكس على عملية التنمية في نيجيريا، وهو الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى النزوع

لإعمال العنف تهدد الأمن بكل أبعاده. (Rapport, INDICE DE PERCEPTION DE LA CORRUPTION 2020, 2020, pp. 02-03)

و تخلف النزاعات الداخلية العنف والأمن داخل الدولة، وتعطل عجلة التنمية فيها بسبب آثارها على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، إذ تصنف نيجيريا ضمن الدول 10 الأضعف في العالم من حيث الاستقرار السياسي والعنف والإرهاب، ويرجع كل هذا لعدم التوزيع غير العادل في تقسيم الثروة والسلطة واللامساواة بين الأقاليم، ووفقا لمؤشرات الحكومة العالمية ومؤشر السلام العالمي يوجد حاليا أربع مناطق جغرافية تشهد صراعات وأعمال العنف في نيجيريا هي: الشمال الشرقي، ومنطقة دلتا النيجير، المناطق الوسطى، و المناطق الحضرية، فمثلا أثرت الصراعات الإثنية في الشمال الشرقي على ما يقرب من 15 مليون شخص، بسبب تعطيل الخدمات العامة والبنية التحتية بفعل الأعمال الإرهابية وتراجع النشاط الاقتصادي. (Rapport, MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH., 2019, p. 11)

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني انعكس سلبا على عملية التنمية في هذه الأقاليم، كما أدى إلى انتشار الفقر في المناطق الريفية انتشارا رهيبا، حيث يمثل سكان الريف في نيجيريا أكثر من 70% من الأسر الفقيرة، إذ سجلت منطقة دلتا النيجير نسبة كبيرة من معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تقاعس الحكومات السابقة عن إيجاد حلول لمشاكل التنمية والقضاء على أسباب الفقر فيها، زد على ذلك تدهور البيئة بسبب عمل الشركات النفطية، خاصة في الأراضي الزراعية، والمياه الصالحة للشرب والري، الشيء الذي زاد من معانات أفراد هذه المناطق، خصوصا وأنهم يعتمدون في كسب قوتهم على الصيد والزراعة، ويقوض ضعف البنية الأساسية كالطرق الريفية وقُلَّتْها، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وانعدام الطاقة الكهربائية، والمدارس، والمرافق الصحية، وخدمات الاتصالات، سبل العيش في هذه الأماكن المنسية، يضاف إلى ذلك الصراعات الاجتماعية التي تطفو من حين إلى آخر، الأمر الذي عرقل من جهود التنمية بمختلف أبعادها في هذه المناطق وشكل تهديدا لأمن أفرادها وممتلكاتهم. (تقرير، جمهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، 2010، الصفحات 05-04)

إذ أنه من المفروض أن المساعدات الاجتماعية وبرامج التأمين الاجتماعي تخفف من وطأة الفقر على الأفراد، غير أن السياسات الاجتماعية في نيجيريا مثل التأمين على البطالة، والمعاشات، لا زالت تقليدية

التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا

بسبب افتقارها إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية، التي تمول هذه البرامج الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل عدم المساواة . (lucky & damiebi sam, 2018, p. 81)

وحسب دليل التنمية البشرية (HDI) لسنة 2019، سجلت نيجيريا قيمة 0.534 مما يجعلها ضمن الدول المنخفضة في التنمية البشرية بترتبة 158 من أصل 189 دولة، حيث ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية لنيجيريا من 0.467 إلى 0.534 بين سنة 2005 إلى 2018 بزيادة قدرها 14.4% .

الجدول 02 : دليل التنمية البشرية لنيجيريا بناء على بيانات متسلسلة زمنيا

قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI	نصيب الفرد من GIN (2011) تعادل القوة الشرائية بالدولار)	متوسط سنوات الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	
	3.221		6.7	45.9	1990
	2.872		7.2	45.9	1995
	2.828		8.0	46.3	2000
0.467	3.819	5.2	9.0	48.3	2005
0.484	4.793	5.2	8.4	50.9	2010
0.527	5.540	6.2	9.7	53.1	2015
0.528	5.336	6.3	9.5	53.5	2016
0.533	5.203	6.5	9.7	54.0	2017
0.534	5.086	6.5	9.7	54.3	2018
0.539	4.910	6.7	10	54.7	2019

Source: (Report H. D., 2020, p. 03)

من خلال هذه البيانات نستعرض التقدم الذي حققته نيجيريا في مؤشرات دليل التنمية البشرية من عام 1990 حتى عام 2018، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في نيجيريا من 45.9 إلى 54.3 سنة، أي بمقدار 8.8 سنوات بفضل برامج الرعاية الصحية، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بحوالي 3 سنوات في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي بنحو 57.2% من سنة 1990 إلى سنة 2018. لكن مع كل هذه الأرقام ما تزال نيجيريا بعيدة عن الأهداف الإنمائية

التي تم وضعها لتحقيق التنمية، حيث لازال هناك تفاوت اقتصادي بين المناطق، كما أن معدلات الفقر في ارتفاع مستمر .

3. التوزيع العادل كشرط مسبق لتحقيق التنمية في نيجيريا :

التنمية كمفهوم ديناميكي ومتعدد الأبعاد تطور مع الزمن ليعبر عن الحركية العلمية، والاجتماعية التي حدثت في القرون الماضية، فبعد أن كان المفهوم مرتبط بنمو الاقتصاد أخذ نحو التوسع، ليشمل متغيرات أخرى وصولاً إلى المفهوم الحالي، إذ يمكن القول أن مفهوم التنمية هو " إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما من أجل التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التزايد المستمر في نوعية الحياة لكل أفراد من خلال زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة إلى الحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه وبالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد المتاحة وحسن توزيعها ". (لورنس و حامد رحيم، 2016، صفحة 328)

والتنمية كفكرة تجسد كل المحاولات التي من شأنها تحسين ظروف الوجود البشري بكل أبعاده ، ويكون هذا بتحسين ظروف الرفاه لكل المواطنين بطريقة مستدامة تضمن حقوق أجيال اليوم وأجيال المستقبل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال محاربة كل أشكال الفقر، وعدم المساواة، في الحصول على الحاجات الأساسية، كما أن التنمية لا تشمل النمو الاقتصادي فحسب، وإنما تشمل كذلك فكرة التوزيع العادل وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، والخدمات الأساسية الأخرى، قصد تحسين سبل العيش الفردية والجماعية. (Lawal & Abe, 2011, p. 283)

فتحقيق التنمية يُعنى بالدرجة الأولى بأطر محددة ومعروفة على نحو تلقائي من أهمها دراسة ومعالجة اختلال الدخل الفردي، وكذا تعزيز مظاهر النمو الاقتصادي وفق مؤشرات ومعطيات محددة مرتبطة أساساً بالناتج القومي، كما أشار الاقتصادي الهندي أمارتيا صن Amartya Sen في مفهومه للتنمية إلى فكرة الحرية وعرفها بأنها " عملية توسيع في الحريات التي يتمتع بها الناس "، فربط حصول التنمية بتوفر الحرية وإزالة كافة المظاهر السلبية للحرية كالفقر، والطغيان، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، وشح المرافق الخدمية. (صن، 2010، الصفحات 17-18)

فشبح التنمية أصبح يورق نيجيريا منذ الستينيات إلى يومنا هذا، لا سيما وأنه كانت هناك عدة جهود ومخططات للنهوض بالتنمية في البلاد كان أولها ما بين 1962 و 1968 عُرفت بالخطة الوطنية

للتنمية في قطاعات التعليم والصحة وتوفير مناصب للعمل، لكنها لم تحقق أي نجاح يذكر بسبب قلة الموارد اللازمة لتحقيقها، لأن مصدر تمويلها كان خارجي، بالإضافة إلى انهيار الجمهورية الأولى بسبب الحرب الأهلية (حرب بيفرا 1967-1970) مما أدى إلى تعطيلها.

ومع انتهاء الحرب الأهلية في 1970 ظهرت خطة التنمية الثانية وكانت أولوياتها النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي والنقل، والدفاع والطاقة والاتصالات والمياه والري، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ولعدم تحقيقها لغاياتها كانت هناك أخرى ثالثة في الفترة من 1975 إلى 1980، أُعتبرت أكثر طموحا من سابقتها بتركيزها على التنمية الريفية والجهود المبذولة على القطاع الزراعي أما الخطة الرابعة التي كانت مابين 1981 و1985 ركزت على الخدمات الاجتماعية والصحية من اجل تحسين الظروف المعيشية للشعب والمتمثلة في زيادة وتوزيع الدخل لدى الأفراد بشكل أكبر على الأفراد والجماعات وتخفيض مستوى البطالة والفقر والاعتماد على الموارد المادية والبشرية للبلد . (Lawal & Abe, 2011, p. 238)

ومع مطلع الألفية وعودة ملامح الديمقراطية إلى نيجيريا حيث ولأول مرة ينتخب رئيس الجمهورية بعدما طغت سمة الانقلابات العسكرية على المشهد السياسي، وفي سنة 2004 طرح الرئيس اوباسانجو الإستراتيجية الوطنية للتمكين والتنمية الاقتصادية (NEEDS) بهدف التقليل من حدة الفقر آنذاك. (aliyu & muhammad, 2017, p. 925)

وتستند هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز: (Okereka, 2015, pp. 23-34)

- 1- تمكين الناس وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية: ويكون ذلك بتكوين وتدريب قوة بشرية منتجة، ومتطورة ذات مهنية تقدم خدمات فعالة للمجتمع النيجيري.
- 2- تعزيز فعالية وكفاءة الحكومة: وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وإضفاء الطابع المهني عليها لتقديم خدمات فعالة للمواطنين، كما ركز هذا الشق على تحرير الموارد للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون وضمان قدر أكبر من الشفافية.
- 3- تعزيز النمو الاقتصادي لاسيما في القطاع الخاص: جعل القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي من أجل خلق الثروة، وخلق فرص العمل، والحد من نسب الفقر المتزايدة.

وكل هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى بلوغ اقتصاد نيجيريا- الذي كان يحتل المرتبة 41 في 2007 من بين أكبر الاقتصاديات العالمية- آفاق 2020 المراتب العشرين الأولى عالميا ويستهدف ذلك تحقيق معدل نمو وطني قدره 10-13 %، وسطر لهذه الرؤية جدول من سبعة بنود هي كالأتي : تطوير

الزراعة، تطوير البنى المادية، ورأس المال البشري، إصلاح ملكية الأراضي، تحقيق الأمن الغذائي، تحقيق الأمن البشري، سيادة حكم القانون، تسوية الأزمة الناشئة في منطقة دلتا النيجير. (تقرير، جمهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، 2010، الصفحات 05-06).

كما تعطي خطة الانتعاش الاقتصادي والنمو 2017-2020 الأولوية للمجال الزراعي والأمن الغذائي من أجل تنويع الاقتصاد والخروج من تبعية المحروقات، وكذا خلق فرص عمل للتقليل من البطالة ومرافقة الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال سياسية الحماية الاجتماعية، والالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذا القضاء على الجوع وسوء التغذية بنيجيريا من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين جودة الإنتاج الزراعي. (report, 2019, pp. 08-09)

فعدم الاستقرار في المناطق الريفية الأكثر فقرا سينعكس على هذه الاستراتيجيات، لذلك وجب الاهتمام أكثر بالمناطق الريفية، والتي تشهد صراعات على الموارد خاصة منطقة دلتا النيجير، والشمال الشرقي، بسبب سوء التوزيع والتهميش بكل أشكاله، وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على الفقر، وكذا محاربة الفساد وخلف فرص الشغل للتقليل من البطالة، وإنشاء بنية تحية متينة بهدف إطلاق مشاريع حيوية، في جميع القطاعات التي شهدت تأخرا بسبب سوء توزيع الثروة الذي انعكس على عملية تحقيق التنمية في نيجيريا .

الخاتمة:

- من خلال ما سبق فإن ما تم تأسيسه يتحدد بجملة من الاستنتاجات تؤكد صحة فرضيتنا :
- لا تحتاج نيجيريا إلى أي سياسة جديدة للتنمية، فكل ما تحتاجه هو الجدية من حيث تنفيذ السياسات الحالية والسابقة لمعالجة الطبيعة المزمنة لمشاكل التنمية.
- ينتشر الفساد في نيجيريا على نطاق واسع ، مما يؤثر على فعالية سياسات وبرامج القضاء على الفقر، فعلى الرغم من أن الاقتصاد النيجيري ينمو بشكل متزايد ، فإن نسبة النيجيريين الذين يعيشون في فقر تزداد كل عام، ومع تزايد نسبة السكان أصبح الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسب كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية بالرغم من السياسات التي تمت صياغتها بمرور الوقت للحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع موارد البلاد ، ويمكن إرجاع معدل الفقر المتزايد إلى الفساد وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج .

- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا ، اقتصاديا، سياسيا) ينتج حالات من الإحباط، والتي تخلف حركات التمرد والعنف بمختلف أشكاله في المناطق الريفية ، لذلك لا بد من احتوائها من خلال معالجتها وإيجاد حلول فعلية لها .
- توجد حاليا سياسات واستراتيجيات تنموية جديدة مثل جدول البنود السبع وإستراتيجية التمكين والتنمية الاقتصادية ، غير أن نجاحها مرتبط بالإرادة السياسية .
- الاستقرار السياسي مهم لتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية إلى أمام .
- تطوير وتشجيع القطاع الزراعي الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد النيجيري للتخلص من التبعية الكبيرة لقطاع لمحروقات (النفط والغاز) .
- تركز التنمية بشكل كبير على المهارات والمعارف البشرية المكتسبة، لذلك يجب تحقيق جودة عالية من التعليم والتدريب بهدف تنمية الموارد البشرية في نيجيريا دون إقصاء قصد احتياجات التنمية، فالتنمية البشرية ضرورة لتحقيق التنمية الشاملة ككل.
- من المعروف أن التنمية تحتاج إلى تمويل مادي وهذا يكون عادة من الخارج، لكن ينبغي على نيجيريا الاعتماد على نفسها تحاشيا منها لأي ضغوط أجنبية.
- أن مسألة التنمية في نيجيريا مرتبطة بنجاح عملية توزيع الموارد بشكل منصف ومتساو، وبمحاربة كل أشكال الفقر والفساد ومنه يمكن وضع تصور لتحقيق التنمية في الدولة الفدرالية.

قائمة المراجع بالعربية

- الفارس عبد الرزاق. (2001). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- امارتيا صن. (2010). *التنمية حرة*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- تقرير. (2003). *الخلاص من الفقر*. جنيف: منظمة العمل الدولية.
- تقرير. (2010). *جمهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*. روما : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .
- تقرير. (2015). *ماذا تبقى من الربيع العربي؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية* (دراسة حالة مصر ، تونس، والمغرب). بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الامم المتحدة) .

- جون رولز. (2009). *العدالة كإنصاف "إعادة صياغة"*. (حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- سيباستيانو مافيونيه. (2020). *عالم أفضل "العدالة ما بين أسطورة الدولة لفيثان والمدنية الكونية في الفلسفة السياسية"*. (جهاد توفيق الشعبي، شرين عبد الرحمن سلامة، المترجمون) عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية.
- عبد المجيد محمد ممدوح. (2015). *العدالة من المفهوم الى الاجراء دراسة في المنجز الفلسفي من السفسطائيين حتى شيشرون*. الجزائر: ابن النديم للنشر.
- عزمي بشارة. (2013). *مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر*. مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، 02 (01)، الصفحات 26-07.
- علي تيتات، و بلعزوقي محمد. (2014). *العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، 58 (05)، الصفحات 1252-1226.
- يحي صالح لورنس، و جناني حامد رحيم. (2016). *تحليل العلاقة بين الحداثة والتنمية الاقتصادية*. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 33 (1)، الصفحات 336-223.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- f.Mckee, A. (2007). What Is "Distributive" Justice? *Review of Social Economy*, 39 (01), pp. 01-17.
- aliyu, k., & muhammad, t. d. (2017). Poverty as Development Challenge in Nigeria: An Assessment of Some Poverty. *Saudi Journal of Humanities and Social Sciences*, 02 (10), pp. 920-927.
- khosravi, h., & mojtaba, b. (2016, 07). Distributive Justice and the Fundamental Human Rights(Focusing on Rights to Healthy Environment). *Journal of Politics and Law*, 09 (07), pp. 43-56.
- Lawal, T., & Abe, O. (2011). National development in Nigeria: Issues, challenges and prospects. *Journal of Public Administration and Policy Research*, 03 (09), pp. 237-241.

- lucky, l. a., & damiebi sam, a. (2018). poverty and income inequality in nigeria :an illustration of lorenz curve from NBS survey. *american economic, social review* , 02 (01), pp. 80-92.
- Okereka, O. P. (2015). The National Economic and Development Strategy (Needs): Its Implications for Human Resources Development and Management in Nigeria. *Journal of Resources Development and Management* , 12, pp. 32-35.
- Rapport. (2020). *INDICE DE PERCEPTION DE LA CORRUPTION 2020*. Berlin: Transparency International.
- Rapport. (2019). *MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH*. NIGERIA: world Bank group.
- Rapport. (2020). *poverty and shared prosperity*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- Report. (2020). *2019 Poverty and Inequality in Nigeria: Executive Summary*. Nigeria: National Bureau of Statistics (NBS).
- report. (2019). *Nigeria country strategic plan (2019–2022)*. Italy: World Food Programme.
- Report. (2018). *World Inequality Report*. Wid.world.
- Report, H. D. (2020). *Briefing note for countries on the 2019 Human Development Report (Nigeria)*. New York: United Nations Development Programme (UNDP).
- Ukiwo, U. (2006). The Study of Ethnicity in Nigeria. *Oxford Development Studies* , 33 (01), pp. 07-23.